توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات بشأن تعزيز أدوات جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها من أجل الأمن الغذائي والتغذية

المسودة صفر – الصيغة النهائية – 27 أبريل/نيسان 2023

الأساس المنطقي

1- تُعد بيانات الأمن الغذائي والتغذية عالية الجودة والمتاحة في الوقت المناسب وذات الصلة عناصر أساسية لتوجيه الإجراءات المحلية والوطنية والعالمية التي تعزّز الأمن الغذائي وتحسين التغذية. ولا غنى عن القدرات اللازمة لإنتاج بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتفسيرها واستخدامها وكذلك الترتيبات المؤسسية التي تعزّز استخدام البيانات من أجل توجيه سياسة الأمن الغذائي والتغذية من أجل فهم تأثير السياسات وتحديد السياسات الناجحة وتلك التي ينبغي تغييرها. وتماشيًا مع برنامج العمل المتعدد السنوات المعتمد للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2020–2023، فإن الغرض من هذه الوثيقة هو تقديم **توصيات** طوعية ومحدّدة وقابلة للتنفيذ **خاصة بالسياسات بشأن تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المشاركة في جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية عالية الجودة، وتحليلها ونشرها واستخدامها**. ويكمن الهدف العام المنشود في المساهمة في رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي المتمثلة في الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني ناهيك عن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها. وتستنير التوصيات بالتقرير رقم 17 لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذوية التابع للجنة "أدوات جمع البيانات وتحليلها من أجل الأمن الغذائي والتغذية: نحو تعزيز عملية صنع القرارات الفعالة والشاملة والمسترشدة بالأدلة" (2022).

2- وتشير البيانات إلى أي مجموعة من الرموز المدونة التي تمثل وحدات المعلومات المتعلقة بجوانب معينة من العالم، ويمكن الحصول عليها أو إنتاجها أو تسجيلها أو تخزينها أو نقلها من خلال البث التماثلي أو الشكل الرقمي. ولأغراض هذه التوصيات الخاصة بالسياسات، تُعرّف **بيانات الأمن الغذائي والتغذية** على أنها بيانات تصف و/أو تقيس فرادى نتائج الأمن الغذائي والتغذية و/أو تقدّم أدلة وتعزّز فهم المحددات على المستوى الجزئي أو المتوسط أو الكلي التي تؤثر على هذه النتائج عبر جميع أبعاد الأمن الغذائي والتغذية، ألًا وهي: التوافر، وإمكانية الحصول، والاستخدام، والاستقرار، مع الأخذ بعين الاعتبار المناقشات المتطورة المتعلقة بالتمثيل والاستدامة[1]."

3- ويقرّ هذا التعريف بأهمية الأنواع المختلفة من البيانات، النوعية والكمية، واعتماد **نظرة منهجية لبيانات الأمن الغذائي والتغذية**، وهو ما يسلّط الضوء على الأدوار الأساسية لجميع الجهات الفاعلة الممتدة على طول النظام الغذائي، في عمليتي إنتاج بيانات الأمن الغذائي والتغذية ذات الصلة، وتقييمها.

[1] انظر الجدول 1 في الملحق للاطلاع على أمثلة بشأن المبادرات ذات الصلة بالبيانات (بما في ذلك قاعدات البيانات ومستودعات المعلومات ونظم البيانات وأدوات التحليل) المنظمة بحسب أبعاد الأمن الغذائي والتغذية.

4- ومن المهم ملاحظة أن **ثمة بالفعل الكثير من بيانات الأمن الغذائي والتغذية**، على الأقل بالنسبة إلى بعض أبعاد (انعدام) الأمن الغذائي، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من الجودة والتفصيل. ولكن غالبًا ما يتعذر الوصول إليها، أو معالجتها أو تحليلها بشكل كافٍ أو استخدامها بشكل صحيح من قبل صانعي السياسات الذين غالبًا ما يكونون غير مدركين لوجود هذه البيانات وأهميتها. وكثيرًا ما تكون البيانات ذات الصلة التي يمكنها توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية متوزعة بين قطاعات ومؤسسات متنوعة، وقد لا تكون مرتبطة بشكل بديهي بالأمن الغذائي والتغذية. ونتيجة لذلك، يواجه صانعو القرارات تحديات في كل خطوة من دورة البيانات.[2]

5- **ولا تزال هناك فجوات أساسية في البيانات يتعين سدّها** من أجل توجيه الإجراءات المسؤولة وإرشاد عملية صنع السياسات بشكل فعال، لا سيما في ما يخص البيانات حسنة التوقيت والدقيقة بشكل كافٍ بشأن قدرة الأشخاص على إنتاج الأغذية والحصول عليها، واستهلاكهم الفعلي للأغذية والمغذيات، وحالتهم التغذوية. وثمة حاجة أيضًا إلى مزيد من البيانات والمعلومات من الجهات الفاعلة عبر النظام الغذائي، التي تسلّط الضوء على المحدّدات الهيكلية للأمن الغذائي والتغذية، وعلى الأمن الغذائي والتغذية لمجموعات سكانية تعاني أوضاعًا هشة ومناطق جغرافية محدّدة. وستكون لكل بلد أولويات مختلفة على مستوى البيانات، وذلك رهنًا بسياق الأمن الغذائي والتغذية الخاص بها.

6- وتحدّ عدة قيود أخرى من فعالية إجراءات السياسات المستنيرة بالبيانات بشأن الأمن الغذائي والتغذية، خصوصًا في البلدان النامية. ومن أهم هذه القيود **انخفاض مستوى الإلمام بالبيانات ومهارات التحليل** (لكلٍ من البيانات النوعية والكمية) لدى بعض منتجي البيانات والمعلومات ومستخدميها على جميع المستويات – من جامعي البيانات والمحلّلين، إلى صانعي القرارات، والأشخاص، كأصحاب حقوق والمستفيدين النهائيين من سياسات الأمن الغذائي والتغذية. وتحتاج البلدان النامية إلى دعم مالي وفني من أجل تعزيز قدراتها على توليد بيانات عالية الجودة وتحليلها واستخدامها لتوجيه عملية صنع القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

7- وتحتاج البلدان النامية إلى دعم مالي وفني من أجل تعزيز قدراتها على توليد بيانات عالية الجودة وتحليلها واستخدامها لإرشاد صنع القرارات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية. ويشكل تخصيص الموارد المالية غير الكافية للتنمية الزراعية وبرامج الأمن الغذائي والتغذية مصدر قلق قديم العهد لدى العديد من البلدان، كما أنّ لقلة التمويل العام تبعات واضحة على بيانات الأمن الغذائي والتغذية.

8- وغالبًا ما تكون بيانات الأمن الغذائي والتغذية مجزّأة عبر مختلف الوكالات الدولية والقطاعات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة، ويمكن جمعها أو إدارتها باستخدام بروتوكولات مختلفة، وهو ما يصعّب استخدامها. ولذلك، يعتبر من الأولويات تعزيز جهود التنسيق الوطنية والدولية من أجل تحديد **معايير بيانات الأمن الغذائي والتغذية العالمية (والبيانات الوصفية المرتبطة بها)** وتعزيزها واعتمادها، بما في ذلك بذل جهود متضافرة لتنسيق المؤشرات، وهو ما سيكون ضروريًا للمقارنة والاستفادة الكاملة من إمكانات البيانات. ويمكن أن يؤدي تحسين التنسيق والمواءمة إلى تحسين جودة البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والفائدة المتأتية منها، بموازاة إيجاد أوجه تآزر وتجنب ازدواجية الجهود والخلط عند نقل المعلومات. ويتسم التنسيق بأهمية خاصة بالنسبة إلى البيانات والإحصاءات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، التي تُستخدم في التحليلات وعمليات الرصد العالمية أو الإقليمية.

---

[2] تتكوّن دورة البيانات من الخطوات التالية: تحديد الأولويات والاحتياجات من البيانات؛ ومراجعة البيانات وتوحيدها وجمعها وتنظيمها؛ وتحليل البيانات باستخدام الأدوات المناسبة؛ وتحويل البيانات إلى أفكار ذات صلة لنشرها ومناقشتها؛ وأخيرًا، استخدام البيانات في عملية اتخاذ القرارات.

9- ويشهد عدد الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تؤدي دورًا في جمع واستخدام بيانات الأمن والتغذية زيادة كبيرة. ويتعين أن تستند نُظم بيانات الأمن الغذائي والتغذية إلى مبادئ واضحة، وأُطر للحوكمة، وعمليات فعالة من أجل ضمان جمع بيانات الأمن الغذائي التغذية واستخدامها ومشاركتها بطرق فعالة وشاملة وشفافة وأخلاقية ومنصفة. وشدّد التقرير رقم 17 لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية على مسؤوليتنا الجماعية عن ضمان أن يكون **الأشخاص في صميم القرارات المتعلقة بالبيانات**. ويعني ذلك أن للأشخاص رأيًا في إعداد وجمع البيانات التي تؤثر على حياتهم، وإدراجها في القرارات المتعلقة باستخدام البيانات وإعادة استخدامها.

10- وتبرز الحاجة إلى **التنسيق العالمي لتحسين حوكمة البيانات** بفعل المجموعة المعقدة من الجهات الفاعلة والمؤسسات العامة والخاصة المعنية ببيانات الأمن الغذائي والتغذية، إلى جانب النظام الإيكولوجي للبيانات السريع التغير بسبب انتشار الإنترنت والهاتف المحمول، وظهور البيانات الضخمة والأساليب المتقدمة لاستقاء البيانات وتخزينها، والأدوات التحليلية (بما في ذلك التعلّم الآلي والذكاء الاصطناعي)، إضافة إلى الوتيرة السريعة للابتكارات التكنولوجية. ومن المهم إدراك طبيعة البيانات والمعلومات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية *باعتبارها منفعة عامة يمكن الوصول إليها على نطاق واسع، وتعميمها واستخدامها للصالح العام على نطاق واسع*، مع القيام في الوقت ذاته بصون حقوق الأشخاص الذين تعود إليهم ملكية البيانات في نهاية المطاف واتخاذ خطوات لمعالجة الاختلالات في القوة بين الجهات الفاعلة في ما يتعلق بتوليد البيانات والوصول إليها واستخدامها، الأمر الذي سيعمّق من أوجه اللامساواة. ولا تقتصر قضايا حوكمة البيانات العاجلة هذه على بيانات الأمن الغذائي والتغذية، كما أن الجهود جارية بالفعل من أجل بناء أُسس إطار عالمي لحوكمة البيانات يحقّق التوازن الصحيح بين الوصول إلى البيانات ومشاركتها، من جهة، وحماية البيانات والتحكّم فيها من جهة أخرى. ويمكن أن تكون هذه الجهود بمثابة توجيهات لإعداد أُطر وطنية لحوكمة البيانات تتكيّف مع السياقات المحلية التي ستؤمن بدورها مظلة شاملة للحوكمة لنظم البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

11- وتُوجّه هذه التوصيات الخاصة بالسياسات إلى الحكومات (الوزارات المعنية والسلطات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية)، والمنظمات الدولية[3]، والمؤسسات المالية ومؤسسات البحوث في مجال الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الدولي، ورابطات القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية، ومنظمات المجتمع المدني. وهذه التوصيات طوعية وغير ملزمة تهدف إلى استكمال التوجيهات الطوعية الواردة في سائر اتفاقات للجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات.

التوصيات

1- زيادة الوعي والمطالبة باستخدام أفضل لبيانات الأمن الغذائي والتغذية في عملية صنع القرارات

تُدعى الحكومات إلى القيام بما يلي:

(أ) إنشاء آليات – أو تعزيزها حينما تكون موجودة – **وطنية فعالة معنية بالأمن الغذائي والتغذية متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة** ومسؤولة عن توجيه سياسة الأمن الغذائي والتغذية والتخطيط للبرامج المرتبط بالتخطيط الإنمائي الوطني، **وعن تحديد الأولويات المحلية والإقليمية والوطنية لإنتاج بيانات الأمن الغذائي والتغذية** ضمن نظم البيانات والإحصائيات، من أجل توجيه هذه السياسات. وينبغي أن يكون لدى هذه الأجهزة آليات لضمان

[3] يشير مصطلح *"المنظمات الدولية"* في المقام الأول، في جميع أجزاء الوثيقة، إلى وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى المكلّفة بمهمة تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية.

أن يكون للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والسكان الواقعين في أوضاع هشة وغيرهم من أصحاب مصلحة معنيين دور فعال ومحدد بدقة في تحديد الأولويات.

(ب) وتعزيز وتيسير **الحوارات وأوجه التعاون** في ما بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين على المستويين الوطني ودون الوطني، بتيسير من الآليات المعنية بالأمن الغذائي والتغذية المتعددة القطاعات المذكورة أعلاه، من أجل: (1) **مناقشة أولويات بيانات الأمن الغذائي والتغذية**، وتحديد ما هو متاح بالفعل وما هي أكثر الاحتياجات إلحاحًا؛ (2) **وتحفيز تحليل البيانات القائمة** لإنتاج المعلومات ذات الصلة بسياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية؛ (3) ومناقشة الوسائل/المنصات الأكثر فعالية لنشر بيانات الأمن الغذائي والتغذية مثل المنصة الموحدة للبيانات.

(ج) وإجراء تحليلات الكلفة والعائد وتقييمات المخاطر – بدعم من الجهات المانحة والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية – لمساعدة صانعي السياسات على **تقدير المفاضلات لدى اتخاذ القرارات عن طريق استخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية من مصادر مختلفة**.

(د) والقيام، كلّما استُخدمت البيانات لتوجيه التشريعات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والمقترحات الخاصة بالسياسات، بإدراج **مرفقات تفصيلية للبيانات**، وعرض **مصادر البيانات المتاحة** و**الأدوات التحليلية** التي ستُستخدم في معالجتها.

(هـ) وتعزيز قيام الوحدات الحكومية — أو الجهات الشريكة لها – التي تجمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية بالإنتاج والنشر المنتظمين للمنتجات المعرفية الموجزة التي تلخّص النتائج الرئيسية التي تتمخض عن المبادرات الحكومية لجمع البيانات في أنساق تسهّل استخدام المعلومات واعتمادها من قبل صانعي القرارات.

وتُدعى المنظمات الدولية إلى القيام بما يلي:

(و) وضع **الممارسات الجيدة من أجل تحديد أولويات بيانات الأمن الغذائي والتغذية** بالاسترشاد **بأُطر اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيانات**.

(ز) ووضع خطوط توجيهية عملية بشأن **التقييم المسبق واللاحق للسياسات المستنيرة بالبيانات** في مجال الأمن الغذائي والتغذية لفائدة واضعي السياسات والمديرين على المستوى الوطني.

(ح) والقيام، بالتعاون مع مؤسسات التدريب الوطنية والدولية، وبناءً على تقييمات الاحتياجات، بإعداد وتعزيز الدورات **التعليمية بشأن استخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية وحوكمتها** من أجل توجيه التخطيط للسياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك كيفية استخدام البيانات من أجل إعداد التشخيصات والتحليلات لتحديد العقبات والأولويات الخاصة بالسياسات.

ويدعى المجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث إلى القيام بما يلي:

(ط) استخدام البيانات المتاحة أصلاً بشأن الأمن الغذائي والتغذية ومعالجة فجوات البيانات القائمة من خلال جهود الدعوة التي تتوجه إلى صانعي القرارات بما في ذلك الحكومات، ولتعزيز البحوث وتطوير المنتجات المعرفية.

وتدعى المنظمات الدولية والجهات المانحة والحكومات إلى القيام بما يلي:

(ي) طلب بيانات الأمن الغذائي والتغذية ذات الصلة المتاحة أصلا واستخدامها لتفادي تكرار الجهود والمساهمة في الكفاءة المالية وحسن توقيت الجهود.

2- زيادة الاستثمار والحفاظ عليه في مجال جمع البيانات ذات الأولوية للأمن الغذائي والتغذية، وتحسين جودتها، بموازاة تحسين الاستثمارات الحالية المتعلقة بالبيانات و/أو إعادة توظيفها

وتدعى الحكومات إلى القيام بما يلي:

(أ) **زيادة الاستثمار المسؤول والحفاظ عليه في مجال إنتاج بيانات حسنة التوقيت وعالية الجودة ومفصّلة بالقدر الكافي وموثوقة ومتسقة خاصة بالأمن الغذائي والتغذية**، بدعم من المنظمات الدولية والجهات المانحة، حسب الاقتضاء، بشأن قدرة الأشخاص على إنتاج الأغذية والأنماط الصحية والحصول عليها، واستهلاكهم الغذائي الفعلي ونمطهم الغذائي، وحالتهم التغذوية، ولا سيما الفئات الواقعة في أوضاع هشة، وغيرها من البيانات ذات الأولوية الوطنية.

(ب) **ووضع خطط وطنية لتحديد أولويات جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها** مع اتساقها مع الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصائيات، في حال وجودها، ولتحسين نظم البيانات الوطنية الحالية للأمن الغذائي والتغذية والارتقاء بها. وينبغي أن تتلقى الحكومات التي تحتاج إلى مساعدة في تنفيذ هذه الخطط الدعم الفني والمالي من المنظمات الدولية والجهات المانحة، وينبغي أن تتماشى خططها مع المعايير الدولية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني.

(ج) **والمراجعة** المنتظمة **لنظم جمع البيانات الوطنية الحالية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية** بهدف تحديد فرص تبسيطها وتحديثها، وتعزيز كفاءتها وجدواها، وفقًا للمعايير الدولية.

وتُدعى المنظمات الدولية إلى القيام بما يلي:

(د) تشكيل **فريق مهام** شامل **من وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين**، بما فيها مكاتب الإحصاء الوطنية تحت قيادة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، لكي يتولى مسؤولية إعداد **خطوط توجيهية تحدّد مجموعة دنيا أساسية من بيانات الأمن الغذائي والتغذية** ينبغي للبلدان السعي إلى جمعها، إضافة إلى وضع المنهجيات والمؤشرات ذات الصلة الموصى بها، فضلاً عن توفير التوجيهات لتحديد بيانات أخرى ذات أولوية للأمن الغذائي والتغذية للبلدان. وينبغي لفريق المهام أن يرفع تقاريره بشأن العمل الذي أجراه إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.

وتُدعى الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات البحوث الأكاديمية إلى القيام بما يلي:

(هـ) التنسيق بشأن تحديد الاحتياجات المحددة على صعيد البيانات المطلوبة لتحسين التحليلات الراهنة للأمن الغذائي والتغذية فضلا عن مواصلة **الابتكار** وتسريع وتيرته **في مجالات الإحصاء وعلوم البيانات والبحوث القائمة على الدراسات الاستقصائية** من أجل معالجة مسائل الأمن الغذائي والتغذية.

وتُدعى المنظمات الدولية والجهات المانحة والحكومات والمؤسسات الخيرية إلى القيام بما يلي:

(و) التعاون بشأن تحديد الاحتياجات المحددة على صعيد البيانات، التي تكون ضرورية لتحسين تحليلات الأمن الغذائي والتغذية فضلاً عن **زيادة وإدامة** حجم **الموارد** المخصّصة لتحسين جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز جودتها، وتحليلها، ونشرها، واستخدامها، من أجل تحسين فعالية السياسات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، والاستفادة من آليات التمويل الحالية وتقييم التمويل الحالي وإعادة تحديد أهدافه حسب الحاجة. وتماشيًا مع تعهد أخير بزيادة الاستثمارات في تمويل البيانات،[4] ينبغي للجهات المانحة السعي إلى تخصيص ما لا يقل عن 0.8 في المائة من استثماراتها الإنمائية للبيانات، مع وضع حصة مخصصة لبيانات الأمن الغذائي والتغذية. وبغية استكمال هذا، ينبغي للبلدان المنخفضة الدخل (المؤهلة لمساعدات المؤسسة الإنمائية الدولية) والبلدان المتوسطة الدخل (المؤهلة لمساعدات البنك الدولي للإنشاء والتعمير فقط) أن تسعى إلى تخصيص حد أدنى من النفقات السنوية للبيانات بمقدار 0.5 في المائة للبلدان المنخفضة الدخل و0.1 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل، مع تخصيص حصة لبيانات الأمن الغذائي والتغذية. ويجب أن تعكس الاستثمارات في بيانات الأمن الغذائي والتغذية توازنًا جيدًا بين البيانات الخاصة بالتنمية وكذلك البيانات المتعلقة بالأزمات وبحالات الطوارئ، وفقًا للاحتياجات الوطنية.

(ز) و**تحسين تنسيق واتساق مبادرات الاستثمار** التي تهدف إلى دعم عملية جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها من أجل تجنب ازدواجية الجهود، وتحسين الكفاءة، وزيادة أوجه التآزر، بما في ذلك إضافة بناء القدرات إلى العمل بشأن الإحصاء والبيانات الذي يضطلع به أصحاب المصلحة الوطنيون.

(ح) ومناقشة إنشاء **آلية تمويل منسقة** يمكن لحكومات البلدان المؤهلة وسائر أصحاب المصلحة (بما في ذلك، على سبيل المثال، مجتمعات ومنظمات الشعوب الأصلية) التقدم بطلب للحصول على الدعم المالي من أجل إعداد بيانات الأمن الغذائي والتغذية والاستفادة منها.[5] وفي الوقت نفسه، الاستمرار في دعم مبادرات التمويل الحالية لجمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية، مع بلورة رؤية مفادها أن مثل هذه المبادرات قابلة للدمج.

---

[4] أحد التعهدات الأخيرة هو حملة "البيانات لأغراض محددة": https://datawithpurpose.org. انظر: https://static1.squarespace.com/static/62669c6628ceed259712c4dd/t/632bc074fbb93c5c571ba8e3/1663811700575/Investment+case_Multiplying+progress+through+data+ecosystems_vFINAL.pdf.

[5] يمكن استخدام الدعم المالي من حساب الأمانة العالمي، على سبيل المثال، من أجل وضع خطط لبيانات الأمن الغذائي والتغذية، وإجراء دراسات استقصائية لتقييم الأمن الغذائي والتغذية لمجتمعات محلية محددة، وإنشاء منصات لنشر البيانات وامتلاكها، من بين أنشطة أخرى غير هادفة للربح.

وتُدعى المنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص إلى القيام بما يلي:

(ط) تعزيز جمع **بيانات الأمن الغذائي والتغذية**، وتعزيز جودتها وتحليلها **واستخدام أشكالها المتعددة**، بما يتجاوز البيانات الكمية والقابلة للقراءة آليًا، مثل البيانات النوعية والأشكال الأخرى من المعلومات. ويعني هذا تقييم وتطبيق **نُهج متعددة** لجمع المعلومات، بما في ذلك المنهجيات النوعية التشاركية التي تستخدمها المجتمعات بالفعل، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين فضلاً عن النهج القائمة على الأساليب المختلطة.

3- تطوير رأس المال البشري والبنى التحتية والتكنولوجيات اللازمة لضمان استدامة دورة إنتاج البيانات والقدرة التحليلية

تُشجع الحكومات على القيام بما يلي:

(أ) **توظيف** الإحصائيين وعلماء البيانات والخبراء في تحليل وتفسير بيانات الأمن الغذائي والتغذية الكمية والنوعية، **والاستثمار في بناء قدراتهم**، لكي يعملوا في الوزارات المعنية ومكاتب الإحصاء الوطنية؛ واحتضان الوحدات التحليلية داخل الوزارات المعنية.

(ب) **تحديث البنى التحتية لنظام الإحصاء الوطني** من أجل إنشاء نظم لبيانات للأمن الغذائي والتغذية تتسم بالشمول والتنسيق، ومواصلة العملية المستقلة والشفافة لجمع البيانات المصنّفة والمفصّلة والحفاظ على جودتها مع مرور الوقت، **وذلك بمساعدة فنية ومالية من المنظمات الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية كوسيلة لدعم الجهود الوطنية.**

(ج) **وتوسيع نطاق فرص التدريب لفائدة موظفي مكاتب الإحصاء الوطنية والوحدات الحكومية الأخرى المشاركة في تحليل بيانات الأمن الغذائي والتغذية المتعدد القطاعات**، بدعم من المنظمات الدولية حسب المقتضى، من أجل تعزيز كفاءاتهم التحليلية، بما في ذلك استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر.

(د) وإنشاء **برامج منح دراسية** محددة الأهداف للسماح للشباب، وخاصة النساء، بالدراسة في البرامج العلمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية التي تركز بقوة على البيانات (الكمية والنوعية)، وكذلك علوم البيانات والإحصاءات.

(هـ) وبناء قدرات أصحاب المصلحة الآخرين في البيانات كالمزارعين وصيادي الأسماك والرعاة والتجار والمسؤولين الحكوميين المحليين وغيرهم في تحليل بيانات الأمن الغذائي والتغذية الكمية والنوعية وتفسيرها.

وتدعى الحكومات والمنظمات الدولية والجهات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات البحوث الأكاديمية إلى القيام بما يلي:

(و) **الاستثمار في زيادة تنقيح نُهج جمع البيانات الموفرة للتكاليف والتحقق من صحتها وتطبيقها**، مثل البرامج المتكاملة للدراسات الاستقصائية، والاستشعار عن بُعد، ومسح الموارد الطبيعية باستخدام الطائرات بدون طيار، وأدوات جمع البيانات الرقمية. وينبغي استخدام الأدوات والتكنولوجيا التي تعمل على تبسيط وتيسير جمع البيانات مع القيام في الوقت ذاته بتحسين جودة البيانات (أدوات جمع البيانات بمساعدة الكمبيوتر) والترويج لها على جميع المستويات، وذلك في سياق الحوكمة الملائمة للبيانات والتنظيم المناسب لاستخدام البيانات المجمّعة.

وتُدعى الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات البحوث الأكاديمية إلى القيام بما يلي:

(ز) منح الأولوية لبناء القدرات في المجالات التي تتسم حاليًا بضعف توافر البيانات، مع التركيز على البلدان التي تفتقر إلى الموارد والبنى التحتية والمهارات لردم فجوة البيانات بينها وبين سائر العالم.

(ح) بناء على التقييمات التشاركية، **تحسين النماذج التحليلية الحالية** ووضع نماذج جديدة لاستخدامها في مختلف المجالات التي لها صلة بصنع القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وتكتسي **النُهج المستندة إلى النماذج المتحقق منها** أهمية خاصة في مجال التنبؤ بالقيّم المستقبلية لمحددات ونتائج الأمن الغذائي والتغذية. وينبغي أن تتسم هذه النماذج **بالشفافية**، وأن تتضمن بيانات تدريب عالية الجودة، وأن تُنفذ بمرونة حتى تتمكّن من توليد تنبؤات في ظل سيناريوهات بديلة واضحة.

(ط) والقيام، بالتعاون مع مؤسسات التدريب الوطنية والدولية، بإعداد **مواد للتعلّم الإلكتروني** تركّز على جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية، ومراقبة جودتها وتحليلها وتفسيرها، والإبلاغ عن النتائج لأنواع معينة من بيانات ومنهجيات الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك النماذج التحليلية. وينبغي أن تعزّز المواد الفهم المتكامل للعلاقة بين مختلف أنواع البيانات والمؤشرات الناتجة – أي منظور النُظم.

(ي) **والتخفيف من حواجز اللغة** من خلال زيادة عدد اللغات التي يتم بها تقديم دورات التعلّم الإلكتروني الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، ومنصات بيانات الأمن الغذائي والتغذية وأدوات التحليل ذات الصلة، وتطوير التعلم بين الأقران.

وتُدعى المنظمات الدولية إلى القيام بما يلي:

(ك) **دعم القدرات المحلية النادرة بشكل نسبي في كثير من الأحيان**، وذلك من خلال بذل أقصى الجهود للعمل بشكل وثيق مع المهنيين من المؤسسات العامة الوطنية كلّما دعت الحاجة إلى جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها، على المستويين الوطني ودون الوطني.

(ل) وضمان اقتران الدراسات الاستقصائية على المستوى الوطني بشأن الأمن الغذائي والتغذية أو البيانات ذات الصلة بتعزيز القدرات ونقل المعارف إلى أصحاب المصلحة الوطنيين بالإضافة إلى ضمان الشعور المحلي بملكية النظم الإحصائية الوطنية، حيث ينطبق ذلك.

4- زيادة التعاون بين جميع الأطراف من أجل تنسيق وزيادة مشاركة بيانات الأمن الغذائي والتغذية الحالية

تشجّع الحكومات والمنظمات الدولية على القيام بما يلي:

(أ) الدعوة إلى إدراج بيانات الأمن الغذائي والتغذية كمجال إحصائي داخل اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، حيث يمكن مناقشة توحيد الأساليب والمفاهيم في سياق حكومي دولي.

(ب) تشكيل **مجموعة عمل تابعة للجنة الإحصائية للأمم المتحدة تقودها المنظمة** بالتعاون الشامل للقطاعات المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين، **من أجل تعزيز التوحيد القياسي والاتساق وقابلية التشغيل البيني لبيانات الأمن الغذائي والتغذية ومنصات البيانات**، بهدف تنسيق الأساليب والمؤشرات، وتسهيل مشاركة بيانات الأمن الغذائي والتغذية مع القيام في الوقت ذاته بإيلاء الاحترام الدائم لخصوصية البيانات والموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة، بحسب الاقتضاء.

(ج) و**النشر العلني** للبيانات الكلية والجزئية والوصفية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، من أجل زيادة الوصول لأغراض السياسات والبحوث، واحترام السرية وخصوصية البيانات، استنادًا إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية[6] والمبادئ التي تحكم الأنشطة الإحصائية الدولية[7]، وبما يتفق مع القوانين واللوائح الوطنية.

(د) وتعزيز **استخدام وتكامل بيانات الأمن الغذائي والتغذية من مصادر متعددة** (بما في ذلك القطاع الخاص والبيانات التي تنتجها المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني) **وقطاعات متعددة** (مثل الأغذية والزراعة[8] والصحة والتغذية والتنمية الاجتماعية والبيئة والميزانية والتخطيط وما إلى ذلك.) ذات صلة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك عبر تشجيع الحوار على المستوى الفني وكذلك بين المستوى الفني والسياسي.

(هـ) وزيادة التعاون في مجال تبادل **البيانات بشأن التجارة الدولية في المنتجات الغذائية والزراعية، وبشأن السياسات التجارية**، بما في ذلك من خلال تعزيز أدوات مثل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية (AMIS)، مع التشديد على أهمية جمع البيانات كذلك بشأن الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية.

وتُشجع المنظمات الدولية المسؤولة عن إنتاج البيانات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية على القيام بما يلي:

(و) تعزيز التعاون لمواءمة الأساليب والمؤشرات بشأن المجالات الهامة للأمن الغذائي والتغذية (لا سيما تقييمات الأمن الغذائي) والتنسيق بشأن إطلاق مجموعات البيانات والمنتجات المعرفية، مع تجنب نشر مجموعات البيانات المتنافسة.

5- تعزيز نظم بيانات الأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وشبه الوطنية بالتماشي مع الأطر الدولية لحوكمة البيانات

تُدعى الحكومات إلى القيام بما يلي:

(أ) ضمان إدراج بيانات الأمن الغذائي والتغذية في نظام وطني أوسع لحوكمة البيانات على أن: (1) يرتكز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويتسق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة؛ (2) ويحترم حقوق/مبادئ: الأخلاقيات في إنتاج البيانات واستخدامها؛ والشفافية والمساءلة؛ والخصوصية؛ وحماية البيانات الشخصية؛ والجودة والنزاهة؛ والمشاركة؛ وحرية التعبير؛ وتقرير مصير المعلومات؛ (3) ويروّج للبيانات المفتوحة بينما يحمي في الوقت نفسه خصوصية البيانات ويعزّز الإنصاف والإدماج والتوزيع العادل للمنافع عندما يتعلق

---

[6] https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/FP-Rev2013-A.pdf، (اعتمدت في 29 يناير/كانون الثاني 2014 عند أعلى مستوى سياسي كقرار للجمعية العامة (A/RES/68/261)

[7] https://unstats.un.org/unsd/accsub/2013docs-22nd/SA-2013-8-FP-UNSD.pdf

[8] في مجمل هذه الوثيقة تعني عبارة "الزراعة" مجموعة الأنشطة الأوسع التي تشمل استخدام الموارد الطبيعية (من أراض ومياه وغابات وأسماك) لإنتاج الأغذية.

الأمر بجمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية، ومعالجتها ونشرها واستخدامها وإدارتها؛ (4) ويستنير بأُطر حوكمة البيانات الدولية الناشئة.

(ب) ومعاملة **بيانات الأمن الغذائي والتغذية على أنها منفعة عامة، ومفتوحة قدر الإمكان ولكن مغلقة عند الضرورة**، من أجل زيادة توافر بيانات الأمن الغذائي والتغذية، ومعالجة فجوات البيانات في النظم الوطنية والدولية، ودعم الجهود الرامية إلى رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتُدعى الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات البحوث والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى القيام بما يلي:

(ج) ضمان **امتثال بيانات الأمن الغذائي والتغذية لمبادئ الوصول المفتوح الحالية للبيانات وأدوات التحليل** ممّا يضمن الوصول إلى نتائج البحث ذات الصلة وإمكانية استنساخها، مع القيام في الوقت نفسه بحماية خصوصية البيانات وتعزيز الإنصاف والإدماج والتوزيع العادل للمنافع عندما يتعلق الأمر بجمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية ومعالجتها ونشرها واستخدامها وإدارتها؛ والتكيّف باستمرار من أجل تعزيز الوصول إلى البيانات مع تطوّر المبادئ والتوجيهات المتعلقة بالوصول المفتوح.

(د) واستكشاف اعتماد **مبادئ الشمولية والإنصاف وعدم التمييز والمشاركة** وحرية التعبير وحرية تقرير مصير البيانات وكيفية تطبيقها على بيانات الأمن الغذائي والتغذية.

(هـ) واستكشاف طرق **لتحسين الأُطر القانونية التي تحمي بيانات الأمن الغذائي والتغذية الحساسة والخصوصية**، وإنشاء نظم مساءلة لتنفيذها.

وتُدعى المنظمات الدولية إلى القيام بما يلي:

(و) ضمان امتثال حوكمة بيانات الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بها لأُطر حوكمة البيانات الدولية الناشئة.

ويُدعى القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى القيام بما يلي:

(ز) **مشاركة بياناته وأدواته التحليلية الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية مع القطاع العام والأوساط الأكاديمية لأغراض السياسات والبحوث**، واستكشاف آليات مثل حسابات الأمانة الخاصة بالبيانات لجعل بيانات الأمن الغذائي والتغذية الخاصة به متاحة بشكل أسرع وعلى نطاق واسع.

الترويج والتنفيذ والرصد والتقييم

تماشيًا مع الطبيعة الطوعية التي تتسم بها هذه التوصيات الخاصة بالسياسات، يتولى أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي المسؤولية الأولية عن الترويج لها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ويُشجع شركاء التنمية والوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومعاهد البحوث الأكاديمية والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني على دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ هذه التوصيات الخاصة بالسياسات، بما في ذلك من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.